

Distr.: General
23 July 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١٠١ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات

التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها

الاستثنائية العاشرة

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

مذكرة من الأمين العام

يحيل الأمين العام إلى الجمعية العامة طيه تقرير مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عن أنشطة المعهد للفترة من آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى تموز/يوليه ٢٠١٣ وبرنامج عمله المقترح وتقديرات الميزانية لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

وقد نظر مجلس أمناء المعهد في التقرير خلال الدورة الستين للمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام، المعقودة في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، ووافق على تقديمه إلى الجمعية العامة. ويؤكد مجلس الأمناء على أهمية أنشطة المعهد في دعم جهود المجتمع الدولي الرامية إلى نزع السلاح وتحديد الأسلحة وتحقيق السلام والأمن، خاصة وأن العناصر الأخرى في آلية الأمم المتحدة لترع السلاح تواجه صعوبات كبيرة في إحراز التقدم، بل في الواقع حتى في الحفاظ على أهميتها في هذا المجال. إلا أن المجلس أعرب أيضاً عن قلقه الشديد إزاء وقع ظروف التمويل الحالية غير المواتية على المعهد، وإزاء الاعتماد الكبير المتزايد على التبرعات الآخذة في التقلص التي تقدمها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للعمل الهام الذي يقوم به المعهد، بالنظر إلى النطاق المحدود للإعانة المالية المقدمة للمعهد من الميزانية العادية للأمم المتحدة من أجل تغطية تكاليف مدير المعهد وموظفيه.

* A/68/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

150813 120813 13-40514 (A)



تقرير مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عن أنشطة المعهد للفترة من آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى تموز/يوليه ٢٠١٣ وبرنامج العمل المقترح وتقديرات الميزانية لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤

موجز

يغطي هذا التقرير أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح خلال الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى تموز/يوليه ٢٠١٣. وقد نظر مجلس الأمناء في التقرير أثناء الدورة الستين للمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمم العام، المعقودة في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وقد أعد التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٤٨/٣٩ هاء، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى مدير المعهد أن يقدم تقارير سنوية عن أنشطة المعهد. ويبرز هذا التقرير الإنجازات البرنامجية خلال هذه الفترة، وكذلك الحالة المؤسسية والمالية الراهنة. وعن طريق هذا التقرير، يحيل مجلس الأمناء إلى الأمين العام توصية المجلس بتقديم إعانة مالية من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (مع تسويتها حسب التكاليف)، في حين يعرب عن أسفه لعدم القدرة على زيادة الإعانة المالية في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وفي الوقت نفسه، يوصي المجلس الأمين العام والأمانة العامة والدول الأعضاء بمواصلة بذل الجهود لزيادة الإعانة المالية وبدعم هذه الجهود.

وتنقسم أعمال المعهد إلى خمسة مواضيع برنامجية هي: أسلحة الدمار الشامل، وأسلحة إثارة الاضطراب الاجتماعي، والأمن والمجتمع، والتهديدات الأمنية المستجدة، والعمليات والممارسات. ويشجع المعهد على إحراز التقدم في مجالات نزع السلاح، وتحديد الأسلحة، والسلام والأمن، بطرق عدة منها تقديم تحليلات للمشاكل الأمنية الحالية مع التركيز على إيجاد حلول موجهة نحو السياسات، والعمل عن كثب مع الدول الأعضاء لدعم المفاوضات الجارية.

ويبلغ المدير أيضاً عن حالة التبرعات التي وردت من الحكومات ومن مصادر أخرى، والتي تغطي الجزء الأعظم من ميزانية المعهد وتمول جميع تكاليف أنشطته عملياته. وبما أن التبرعات تأتي عادة من بضع دول أعضاء فقط، يسعى المعهد سعياً حثيثاً لتوسيع قاعدته من المانحين في إطار استراتيجيته المتعلقة بتعبئة الموارد. وقد أخذت المساهمات المخصصة للمشاريع تزداد ببطء إنما بثبات على مدار السنوات العديدة الماضية، مع أن هناك منافسة متزايدة على مجموعة صغيرة من الأموال المتوفرة.

وفي الوقت نفسه، ما زال المعهد يشهد تضامناً في حجم التبرعات الأساسية، على الرغم من النجاح الذي أحرزه في جذب جهات مانحة جديدة وازدياد تمويل المشاريع

باطراد. وهذا هو جوهر المشكلة - فهذه التبرعات تشكل الدعم الرئيسي الذي تقوم عليه أنشطة التخطيط والتنظيم والإدارة وغيرها من الأنشطة اللازمة للمعهد لكي ينفذ برامجه ويحقق نواتجه، والذي يكفل العمل اليومي لهيكل الدعم الأساسي الذي تعتمد عليه البحوث والمشاريع على السواء. ولا يمكن أن تستمر هذه "الفجوة" المتزايدة بين تمويل المشاريع وتمويل المعهد؛ وكما هو الحال في أي منظمة، يلزم توفر حد أدنى من الدعم الأساسي لتمكين المعهد من القيام بعمله.

ويبرز هذا التقرير الأهمية المتواصلة للإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة. ذلك لأنها لا تكفل استقلالية مدير المعهد فحسب، لكنها إضافة إلى ذلك، وحسبما أوصت به مرارا الدول الأعضاء ومجلس الأمناء والجمعية العامة، تساعد على تحمل تكاليف الموظفين الأساسيين للمعهد.

وفي عام ٢٠٠٥، اتخذت الجمعية العامة القرار ٨٩/٦٠، وفي عام ٢٠١٠ القرار ٨٧/٦٥، اللذين يوصيان الأمين العام بأن ينفذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومقررات مجلس الأمناء، وأن يمول معظم تكاليف موظفي المعهد من الميزانية العادية في حدود الموارد المتاحة. ويشير المدير إلى أن الإعانة المالية أصبحت في الآونة الأخيرة تقل كثيرا عن تلك التكاليف؛ وأن الإعانة المالية لعام ٢٠١٤ لن تغطي سوى ٨٤ في المائة من تكلفة المدير لوحده.

وتستند قيمة المركز بالنسبة إلى المجتمع الدولي إلى مركزه كمؤسسة مستقلة داخل منظومة الأمم المتحدة، ويظل هذا الاستقلال حاسما لقدرة المعهد على الاضطلاع بولايته بفعالية لتقديم أبحاث وتحليلات مستقلة لجميع الدول الأعضاء. وفي عام ٢٠١١، أكدت الجمعية العامة في القرار ٨٧/٦٥ على أهمية المعهد باعتباره مؤسسة قائمة بذاتها ومستقلة. وفي وقت أصاب فيه الشلل جزءا كبيرا من آلية الأمم المتحدة لترع السلاح، ينبغي أن تولى قدرة المعهد المشهود بها على تقديم حلول عملية موجهة نحو السياسات من أجل إحراز التقدم، وقدرته على العمل خارج إطار القيود السياسية التي تعرقل سواه من هيئات الأمم المتحدة قيمة أكبر في المساعدة على الاستجابة لأولويات الأمين العام والدول الأعضاء في مجال نزع السلاح. وبالتالي، من الأهمية بمكان الاحتفاظ بهذه الاستقلالية للمعهد لكي يواصل الاضطلاع بدوره المساند الفريد. وفي هذا الصدد، وأثناء التعبير عن دعم عملية إصلاح الأمم المتحدة ككل، أبدت دول أعضاء كان من بينها أكبر الجهات المانحة للمعهد، بالإضافة إلى مجلس الأمناء شواغلها إزاء الآثار السلبية المحتملة على المعهد وعمله الناجمة عن الاقتراح المتعلق بدمج معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في كيان أكبر حجماً يركز على المكتبات والتدريب والبحث في إطار عملية إدارة التغيير في الأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة

٥	أولا - مقدمة
٦	ألف - بيان الرؤية
٦	باء - بيان المهمة
٦	ثانيا - برنامج العمل
٦	ألف - أسلحة الدمار الشامل
٩	باء - أسلحة إثارة الاضطراب الاجتماعي
٩	جيم - الأمن والمجتمع
١٠	دال - التهديدات الأمنية المستجدة
١٢	هاء - العملية والممارسة
١٤	واو - التثقيف
١٥	زاي - منتدى جنيف
١٥	ثالثا - استراتيجية حشد الموارد
١٧	رابعا - الاتصالات والتوعية
١٧	خامسا - الهيكل والإدارة والتوظيف
١٨	سادسا - المسائل المالية: الإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة ومن التبرعات
٢١	سابعا - الاستنتاجات

المرفقات

٢٢	الأول - الإيرادات والنفقات لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ والتقديرات لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ ..
		الثاني - التبرعات المقدمة إلى معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ والتبرعات المقدرة لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ ..
٢٦	

أولاً - مقدمة

١ - يشمل هذا التقرير أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح خلال الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى تموز/يوليه ٢٠١٣، وبرنامج العمل المقترح وتقديرات الميزانية لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

٢ - وقد تبوأ المعهد، على مدى أكثر من ٣٠ عاماً، مكان الصدارة في الجهود الرامية إلى الأخذ بنهجٍ شاملةٍ إزاء نزع السلاح، والسلم والأمن، تركيزاً على الأمن البشري وبناء الجسور والتوعية بشأن الحاجة إلى التعاون فيما بين جميع الجهات صاحبة المصلحة. وهذا يبرز الدور الفريد الذي يقوم به المعهد باعتباره عضواً يحوز على ثقة منظومة الأمم المتحدة وآلية نزع السلاح، لكنه يشكل في الوقت ذاته مصدراً مستقلاً للمعلومات والتحليلات، بالإضافة إلى أنه أحد عوامل التغيير. وفي وقت لا يزال فيه جزء كبير من آليات الأمم المتحدة لنزع السلاح يواجه تحديات حرجة، تزداد أهمية مساهمات المعهد لإحراز التقدم في تحديد الأسلحة ونزع السلاح والأمن أكثر من أي وقت مضى.

٣ - وفي الوقت الذي ضربت فيه الأزمة المالية العالمية دولاً عديدة، تشهد وزارات الخارجية تقليصات في أعداد الموظفين وتخفيضات في الميزانيات. ومن ثم، ازداد الطلب على الخدمات التي يقدمها المعهد للأوساط الدبلوماسية وأوساط واضعي السياسات والمختصين. إلا أنه في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، أصبحت الجهود المبذولة في مجال البحث والتوعية والمتصلة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح في طليعة الأنشطة التي يتم تقليصها، الأمر الذي سيؤدي إلى حدوث تدهور خطير في بيئة التمويل المخصصة للمنظمات الممولة من التبرعات مثل المعهد. وكنتيجة مباشرة للأزمة المالية، فقد المعهد في الفترة ما بين عام ٢٠١١ وأيار/مايو ٢٠١٣، اثنين من الموظفين الأساسيين المتفرغين، وموظفاً أساسياً واحداً يعمل على أساس عدم التفرغ. وبالإضافة إلى ذلك، توقف نشر المنشور الفصلي متتدي نزع السلاح بسبب عدم توفر الدعم المالي.

٤ - ولمواجهة هذه الظروف، يواصل المعهد العمل على تحقيق وفورات من خلال استرداد التكاليف كاملة على مستوى المشروع والقيام أيضاً باتخاذ إجراءات مؤسسية تتعلق بتنمية المشاريع والميزنة القائمة على النتائج وتنفيذ استراتيجية لتعبئة الموارد. إلا أنه بدون توفير الدول الأعضاء الدعم المستدام الذي لا يشمل أنشطة المشروع المحددة فحسب، إنما أنشطة المعهد في حد ذاته، ستتراجع قدرته على مواصلة تقديم قدر مفيد من الدعم للأمم المتحدة والدول الأعضاء.

ألف - بيان الرؤية

٥ - تتمثل الرؤية التي يسعى المعهد إلى تحقيقها في عالم يُكفل فيه الأمن البشري، ويتغلب السلام على النزاع، وتُزال أسلحة الدمار الشامل، ولا تنتشر الأسلحة التقليدية، وبترافق فيه انخفاض الإنفاق العسكري مع التنمية والازدهار في العالم، على النحو المتوخى في المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، يسعى المعهد إلى أن يصبح عامل تغيير تدريجي نحو تحقيق تلك الأهداف.

باء - بيان المهمة

٦ - تتمثل مهمة المعهد، بوصفه معهداً بحثياً مستقلاً في إطار الأمم المتحدة، في مساعدة المجتمع الدولي على إيجاد الحلول للتحديات المتعلقة بترع السلاح والأمن وتنفيذ تلك الحلول. ويسعى المعهد بجهوده البحثية والثقيفية إلى النهوض بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، والإسهام في منع نشوب النزاعات، والتشجيع على إيجاد عالم يسوده السلام والرخاء. ويسعى المعهد إلى استباق التحديات والتهديدات الأمنية الجديدة، وإلى وضع الأساليب الممكنة لمعالجتها قبل أن تصل إلى مراحل حرجة. وأخيراً، يعمل المعهد بمثابة جسر - يربط في ما بين منظمات الأمم المتحدة المعنية بترع السلاح والأمن والتنمية وبين منظومة الأمم المتحدة والأوساط الأمنية الأوسع نطاقاً - لإيجاد أوجه التآزر اللازم لمعالجة آثار انعدام الأمن والتخفيف منها على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي.

ثانياً - برنامج العمل

٧ - ينقسم عمل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح إلى خمسة برامج بحث، هي: أسلحة الدمار الشامل؛ وأسلحة إثارة الاضطراب الاجتماعي؛ والأمن والمجتمع؛ والتهديدات الأمنية المستجدة؛ والعمليات والممارسات. ومن شأن هذا التقسيم أن يكفل تناول المعهد لمجموعة واسعة من القضايا الأمنية على النحو المحدد في ولايته، ويوفر مداخل أيسر لمستخدمي البحوث التي يجريها المعهد، ويساعد الجهات المانحة في التركيز على مجالات اهتمامها.

ألف - أسلحة الدمار الشامل

٨ - تمنح ولاية المعهد أولوية عُليا للعمل الذي يهدف إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية. ويرد أدناه وصف لمشاريع الفترة الحالية.

١ - الشفافية والمساءلة في نزع السلاح النووي

٩ - تمثل الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالأسلحة والمواد النووية أساسا جوهريا لنزع السلاح. ويستكشف المشروع المتعلق بالشفافية والمساءلة في نزع السلاح النووي، الذي تم البدء فيه في عام ٢٠١٢، التدابير القانونية والعملية لتوسيع نطاق ترتيبات الشفافية والتحقق، التي وُضعت كجزء من المعاهدة المبرمة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية والمتعلقة بزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة) لتشمل الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية. ونُشرت دراسة من جزأين معونة "نموذج للشفافية في نزع السلاح النووي في إطار معاهدة ستارت الجديدة" في أوائل عام ٢٠١٣. ويسعى المشروع إلى الحصول على تمويل في عام ٢٠١٣ لإجراء اختبار تجريبي لهذا النموذج مع عدد مختار من الدول.

٢ - آليات التعاون الدولي في مجال الأمن النووي

١٠ - بدأ المعهد مشروعه المتعلق بآليات التعاون الدولي في مجال الأمن النووي في عام ٢٠١٠، وأنجزه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وحقق المشروع فهما أفضل بين الدبلوماسيين لجدول أعمال الأمن النووي، والتقدم المحرز حتى الآن، ونطاق الجهود التي تُبذل حاليا، والتحديات التقنية والمؤسسية. وأصدر المشروع عدة ورقات تتعلق بمختلف جوانب الأمن النووي، فضلا عن توصيات بشأن سبل المضي قدما. ويعتزم المعهد توسيع نطاق أعماله بشأن ثقافة الأمن النووي وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) كجزء من برنامج العمل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

٣ - تعزيز تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

١١ - عقد المعهد، بالاقتران مع منتدى جنيف، ستة اجتماعات في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، حول ١٢ موضوعا محددًا (تمثل الركائز الثلاث المتمثلة في نزع السلاح، وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية) وتتصل بخطة العمل بشأن نزع السلاح النووي التي جرت الموافقة عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ (انظر NPT/CONF.2010/50 (Vol.I)، الجزء الأول، الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة) لدعم الدبلوماسيين الذين يستعدون لاجتماعات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. وشارك المعهد أيضا في نيسان/أبريل ٢٠١٣ في رعاية جلسة إحاطة حول المسائل المتصلة بالمفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة بشأن

المواد الانشطارية، المعقودة في جنيف. وخلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، سيواصل المعهد دعمه لعملية الاستعراض.

١٢ - وتعاون المعهد مع اتحاد العلماء الأمريكيين ومجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية في إجراء دراسة تروج لإلغاء حالة التأهب للأسلحة النووية كإحدى الخطوات الرئيسية القادمة في تشجيع نزع السلاح ودعم أهداف معاهدة عدم الانتشار. وأعد تقرير في أوائل عام ٢٠١٣ بعنوان "تخفيض درجات التأهب لاستخدام الأسلحة النووية (UNIDIR/2012/6)".

٤ - دعم الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن نزع السلاح النووي

١٣ - أنشأت الجمعية العامة، بموجب القرار ٥٦/٦٧، فريقاً عاملاً مفتوح باب العضوية لوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. وطلب إلى المعهد مساعدة الرئيس في إدارة عمل الفريق بما في ذلك تقديم ورقة معلومات أساسية ومشاركة موظفي المعهد كمحاورين في حلقات النقاش التي يعقدها الفريق.

٥ - التحقق من منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط

١٤ - سيكون لبناء الثقة في آلية للتحقق والتعويل عليها أهمية حاسمة لبلوغ الهدف القائم منذ أمد طويل، والمتمثل في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ويواصل المعهد السعي لجمع الأموال من أجل مشروع متعدد السنوات يشترك فيه مع مركز البحوث والتدريب والمعلومات في مجال التحقق لتطوير منهجيات للتحقق من خلال عملية تفاعلية مع الخبراء الإقليميين، وهي عملية قد تصلح في حد ذاتها كتدبير لبناء الثقة في الشرق الأوسط. ويتمثل هذا المفهوم في تشجيع التقبل الإقليمي لفكرة الموافقة على إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وذلك من خلال عملية توضيح الخيارات الممكنة للتحقق ورصد الامتثال التي تكون مقبولة لدى الجميع.

٦ - تحسين عملية تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة

١٥ - في عام ٢٠١٢، أعد المعهد دراسة معنونة "آلية لاستعراض الأقران لمعاهدة الأسلحة البيولوجية والسمية" (UNIDIR/2012/9) بهدف استكشاف الكيفية التي يمكن أن تساعد عملية استعراض الأقران من خلالها الدول الأطراف على تحسين تنفيذها للمعاهدة ودعم الثقة في الامتثال. ويسعى المعهد حالياً إلى حشد الدعم لإنشاء واختبار نموذج أولي لآلية لاستعراض الأقران.

٧ - دعم اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة

١٦ - في عام ٢٠١٣، بدأ المعهد ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية التخطيط لبرنامج منظم للتعاون للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ بهدف دعم المعاهدة في فترة شهدت تغيراً في توجهها. وعقدت أول جلسة إحاطة مشتركة في لاهاي في شباط/فبراير ٢٠١٣ تحت عنوان: "اتفاقية الأسلحة الكيميائية: جدول الأعمال الجديد". ويجري إعداد المزيد من الأحداث والمشاريع المشتركة.

باء - أسلحة إثارة الاضطراب الاجتماعي

١٧ - لاستخدام الأسلحة التقليدية في مناطق التراع أثر مباشر على المجتمعات المحلية. وعلى وجه الخصوص، أدى الاتجار غير المشروع في الأسلحة التقليدية إلى حدوث اضطرابات اجتماعية حادة وإلى حوكمة غير فعالة. ويرد أدناه وصف لمشاريع هذه الفترة.

القواعد المتعلقة بالأسلحة المتفجرة

١٨ - اعتماداً على مشروع المعهد المعنون "بحث بشأن الأسلحة المتفجرة"، تم الاضطلاع بمشروع جديد يركز على القواعد خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وهدف المشروع إلى تعميق فهم القواعد التي تحكم إدارة الدول للأسلحة المتفجرة، وتوحي دعم تطوير السياسات والممارسات التي من شأنها تعزيز حماية المدنيين من آثار الأسلحة المتفجرة. وأُنجز المشروع في أواخر عام ٢٠١٢، وأصدر دراسة بعنوان: "حماية المدنيين من آثار الأسلحة المتفجرة: تحليل للمعايير القانونية والسياساتية الدولية".

جيم - الأمن والمجتمع

١٩ - كان المعهد رائداً في تطوير التفكير في نزع السلاح كمسألة تتعلق بالأمن الإنساني، وقد ابتكر عبارة "نزع السلاح كعمل إنساني" عام ٢٠٠٣ في إطار مشروع يحمل نفس الاسم. ويمثل الترابط بين الأمن والمجتمعات المحلية والفرد نقطة تركيز برنامج المعهد في مجال الأمن والمجتمع، مع التشديد بوجه خاص على كيفية تأثير انعدام الأمن على المجتمع وعلى هياكله. ويرد أدناه وصف مشاريع هذه الفترة.

١ - العواقب الإنسانية الوخيمة للأسلحة النووية

٢٠ - استناداً إلى مجمل أعمال المعهد المتطورة جداً في هذا المجال، وفي أعقاب التشديد على هذه المسألة خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، وجه المعهد عدسته

التي تركز على "نزع السلاح كعمل إنساني" إلى مسألة الأسلحة النووية، بادئاً ذلك بعقد مؤتمر في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٢ في جنيف. ودعم المعهد الاجتماع الذي عقد في أوغسلا في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٣، وحُصص لاستكشاف الأثر الإنساني للأسلحة النووية، وقام بإعداد ورقتي معلومات أساسية. وستظل هذه المسألة في برنامج عمل المعهد للعام القادم.

٢ - تكنولوجيا الروبوتات الفتاكة ذاتية التشغيل

٢١ - إلى جانب الشواغل الدولية المتزايدة بشأن استخدام المركبات غير المأهولة المسلحة في القتال، ثمة حاجة إلى تجاوز القدرات الموجودة والاستخدام الراهن للمركبات غير المأهولة المسلحة إلى النظر في الآثار المحدقة بالأمن والمجتمع الدوليين من جراء الجيل المقبل من التكنولوجيا: الروبوتات ذاتية التشغيل. ولا يثير تطوير نظم الأسلحة الروبوتية ذاتية التشغيل تساؤلات عميقة بشأن إدارة الحرب في المستقبل فحسب، لكنه يطرح أيضاً اعتبارات اجتماعية وأخلاقية ونفسية. وكان الهدف من الحلقة الدراسية التي عقدها المعهد في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣ بعنوان "الروبوتات الفتاكة ذاتية التشغيل" الجمع بين الممارسين في مجال حقوق الإنسان وأوساط نزع السلاح للبدء في حوار بين جميع أصحاب المصلحة بشأن هذه المسألة المعقدة. وسيشارك المعهد في عدد من الأنشطة بشأن هذا الموضوع خلال برنامج عمله في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

دال - التهديدات الأمنية المستجدة

٢٢ - يكمن أحد مواطن قوة المعهد في الدور الذي يضطلع به كنظام للإنذار المبكر بالنسبة للاتجاهات التي قد تؤدي إلى تهديدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين. والتوعية بالتهديدات المستجدة في مرحلة مبكرة أمر حيوي من أجل منعها أو التخفيف من أثرها، استباقاً لبلوغها نقطة التحول إلى أزمات. وفي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، واصل البرنامج المتعلق بالتهديدات الأمنية المستجدة توسيع نطاق أعماله بعد تحديد جهة رائدة للبرنامج في عام ٢٠١١، سوف تتولى وضع مشاريع في مجالات مثل الأمن البيئي. ويرد أدناه وصف لمشاريع هذه الفترة.

١ - الأمن السيبراني

٢٣ - هناك قلق متزايد في جميع أرجاء المجتمع الدولي بشأن المسائل المتعلقة بالأمن السيبراني. وينخرط المعهد منذ أمد بعيد في توضيح هذه المسائل، منذ عقد مؤتمره الأول بشأن هذا الموضوع في عام ١٩٩٩.

٢٤ - وعملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤/٦٦، أنشئ فريق خبراء حكوميين في عام ٢٠١١ لدراسة الأخطار في ميدان أمن المعلومات والتدابير التعاونية الممكنة اتخاذها للتصدي لها، بما في ذلك معايير أو قواعد أو مبادئ السلوك المسؤول للدول وتدابير بناء الثقة. واختير المعهد ليقوم بدور الخبير الاستشاري للفريق، وهو دور اضطلع به بنجاح في فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠١٠ والمعني بنفس الموضوع.

٢٥ - وعمل المعهد خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ مع شريكين - هما مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ومعهد بحوث السلام والسياسات الأمنية (جامعة هامبورغ) - على إجراء دراسة استقصائية مفتوحة المصدر حول أنشطة الدول والجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تفادي نشوب النزاعات في المجال السيبراني. وستنشر الطبعة الأولى من الدراسة في عام ٢٠١٣. والمعهد مقتنع بقيمة البحوث المفتوحة المصدر في هذا المجال، ويقوم بإعداد مشروع لإنجاز طبعة ثانية من الدراسة الاستقصائية في عام ٢٠١٤ أو عام ٢٠١٥.

٢٦ - وعقد المعهد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ المؤتمر الأول في سلسلة سنوية مقررة من المؤتمرات بشأن الأمن السيبراني. وعلى غرار المؤتمر الدولي لأمن الفضاء الذي ينظمه المعهد سنوياً، والذي ساعد خلال السنوات العشر الماضية على فهم أفضل على الصعيد العالمي للتهديدات المحدقة بالموجودات الفضائية وضرورة إيجاد حلول متعددة الأطراف لها، يعتمز المعهد استخدام مؤتمر مماثل لاستكشاف مخاطر النزاعات السيبرانية والآليات المحتملة للتقليل من تلك المخاطر إلى أدنى حد. وسيعقد مؤتمران في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

٢ - أمن الفضاء

٢٧ - يشارك المعهد في أنشطة البحوث والتوعية المتعلقة بالتهديدات التي يتعرض لها استخدام الفضاء للأغراض السلمية منذ أواسط الثمانينات من القرن الماضي، ويعقد منذ عام ٢٠٠٢ مؤتمراً سنوياً بشأن أمن الفضاء.

٢٨ - وكان موضوع مؤتمر عام ٢٠١٣ هو "أمن الفضاء عام ٢٠١٣: تعزيز الثقة وضمان الاستقرار في الفضاء". وقدم المعهد هذه السنة إحاطة خاصة بشأن أمن الفضاء إلى الدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية في جنيف. وبدأ العمل المتعلق بوضع جدول الأعمال لعام ٢٠١٤.

٢٩ - ويعمل المعهد الآن، بدعم من الاتحاد الأوروبي، على بناء فهم ودعم دوليين لمدونة لقواعد السلوك من أجل أنشطة الفضاء الخارجي من خلال سلسلة من الاجتماعات

الإقليمية، وورقات المعلومات الأساسية، ومشاورات الخبراء وأنشطة الدعم طيلة عام ٢٠١٣. ومن المقرر إنجاز المشروع في أواخر عام ٢٠١٣.

٣٠ - ويضطلع المعهد بدور الخبير الاستشاري لفريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، الذي حددت ولايته الجمعية العامة في قرارها ٦٨/٦٥، والذي سيكمل عمله في تموز/يوليه ٢٠١٣. ويقوم المعهد بوضع مفاهيم لأنشطة متابعة تركز على تنفيذ نظام لتدابير الشفافية وبناء الثقة خلال برنامج عمله للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

هاء - العملية والممارسة

٣١ - إن وضع صكوك نزع السلاح الإقليمية والمتعددة الأطراف ما هو إلا خطوة أولى في الطريق إلى تحقيق النتائج، والذي غالبا ما يكون طويلا ومعقدا. ومركز المعهد داخل منظومة الأمم المتحدة - وإن كان مستقلا عنها - يتيح له وضعاً فريداً يقيّم منه تنفيذ صكوك نزع السلاح ونتائجها، ويُطور أدوات محددة الأهداف للمساعدة في جهود التنفيذ، ويوصي بعمليات أحسن وأساليب أفضل للتعاون والتضامن بين أصحاب المصلحة. ويرد أدناه وصف لمشاريع هذه الفترة.

١ - دعم آلية الأمم المتحدة لتزع السلاح

٣٢ - واصل المعهد معالجة المشاكل التي تعاني منها آلية الأمم المتحدة لتزع السلاح خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ عن طريق الإحاطات الإعلامية والتحليلات، وسيواصل القيام بذلك في إطار برنامج العمل لعام ٢٠١٤.

٣٣ - وفي تلك الفترة، كان هناك تركيز قوي على تلك الجوانب من ولاية المعهد المتعلقة بمساعدة المفاوضات الجارية، والدفع قدماً بإجراء مفاوضات جديدة، وتشجيع المشاركة المستنيرة للدول. وشمل ذلك تحليل خطة العمل التي أقرها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، ولا سيما في ما يتعلق بمسائل الشفافية في نزع السلاح النووي؛ وتحسين عمل ونتائج منتديات نزع السلاح القائمة (وبخاصة مؤتمر نزع السلاح)؛ والنظر في إمكانية إيجاد آليات ونهج بديلة لتعزيز جدول أعمال نزع السلاح. وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣، قام المعهد بالاشتراك مع جمهورية إندونيسيا برعاية حلقة دراسية بشأن "استكشاف السبل لمعالجة الجمود في مؤتمر نزع السلاح" حضرها أكثر من ١٠٠ من الدبلوماسيين المعتمدين في جنيف وأعضاء المجتمع المدني. وستواصل الأعمال الهادفة إلى تحفيز التقدم في مؤتمر نزع السلاح خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

٢ - تصميم برامج إعادة الإدماج القائم على الأدلة

٣٤ - في آب/أغسطس ٢٠١١، بدأ المعهد مشروعاً بشأن تصميم برامج إعادة الإدماج القائم على الأدلة. وتم الاضطلاع بهذا المشروع لتقديم الدعم المباشر للأهداف المعلنة والأولويات الاستراتيجية للفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. ويشمل المشروع الحالي، الذي يستند إلى نهج "أفضل العمليات" الذي أعده المعهد، ثلاث مراحل: (أ) المرحلة الأولى، التي أُنجزت في عام ٢٠١٢، وتم فيها وضع إطار للعمل باستخدام الأدلة في تصميم برامج إعادة الإدماج؛ (ب) المرحلة الثانية، التي بدأت في نيسان/أبريل ٢٠١٢ ويتوقع أن تنتهي في آب/أغسطس ٢٠١٣، وتتمثل في ترجمة هذا النهج إلى أداة نموذجية وعملية نموذجية للعاملين في مجال إعادة الإدماج؛ (ج) المرحلة الثالثة التي سيتم فيها الاختبار التجريبي للنموذج وبناء القدرات من أجل تصميم البرامج القائم على الأدلة في المكاتب الميدانية. ويجري جمع الأموال لتمويل تنفيذ المرحلة الثالثة من المشروع خلال عام ٢٠١٤.

٣ - دعم التفاوض حول معاهدة لتجارة الأسلحة

٣٥ - بدأ المعهد في عام ٢٠٠٨ العمل من أجل دعم عملية وضع معاهدة لتجارة الأسلحة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، نجحت الجولة الثانية من المفاوضات في التوصل إلى أول معاهدة على الإطلاق تضع معايير دولية لتنظيم الاتجار بالأسلحة التقليدية. وستنشر دراسة عن نتائج المفاوضات في عام ٢٠١٣. ويعتزم المعهد الاستفادة من خبرته في هذا المجال، ومواصلة المشاركة بشكل كامل في دعم تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة خلال برنامج عمل الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

٤ - نحو زيادة كفاءة برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه

٣٦ - منذ اعتماد برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في عام ٢٠٠١، ما برح المعهد يجلل بانتظام التقارير الوطنية المقدمة من الدول الأعضاء عن أنشطة التنفيذ التي تقوم بها.

٣٧ - وأُنجز في أواخر عام ٢٠١٢ المشروع المعنون "تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة: تحليل التقارير المقدمة من الدول (٢٠٠٢-٢٠١١)"، الذي اضطلع به بالاشتراك مع الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة. وتستخدم الدول الأعضاء باستمرار هذه التحليلات التي تنجز كل سنتين من أجل بلورة تدابير لتحسين أنشطتها الذاتية المتصلة

برنامج العمل وبهدف تعزيز النظام ككل. وصدر التحليل الأخير في آب/أغسطس ٢٠١٢ في حدث جانبي لمؤتمر استعراض برنامج العمل.

٥ - دعم استخدام المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة

٣٨ - يقوم معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ومعهد مونتييري للدراسات الدولية بوضع مؤشرات ملموسة لكل وحدة في إطار المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة، التي تنفذها مبادرة آلية الأمم المتحدة لتنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، للمساعدة في تنفيذ التعهدات العالمية بتحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بواسطة أداة برمجية حاسوبية شاملة ولكن سهلة الاستخدام. وبعد النجاح في بناء نموذج في عام ٢٠١٢، يجري اختبار الأداة خلال عام ٢٠١٣. وسيتمكن النتائج النهائي المستخدم من توليد إحصاءات تتعلق بجهود التنفيذ، وتحديد الأولويات في المجالات الحيوية، وقياس اتجاهات التنفيذ على مر الزمن، وتحديد المجالات المطلوب تحسينها. وسيساعد ذلك على تعزيز المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة كأساس معياري لتقدير الجهود الوطنية لتحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتقييمها والإبلاغ عنها. وفي إطار برنامج العمل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، سوف يضع المعهد مفاهيم لاستخدام أدوات مماثلة من أجل تطبيقها على نظم أخرى لتحديد الأسلحة.

واو - الشقيف

٣٩ - يعتبر المعهد، في اصطلاحه بولايته المتمثلة في تزويد المجتمع الدولي ببيانات ودراسات وتحليل أكثر تنوعا واستيفاء، أن الشقيف ركيزة أساسية لأنشطته.

٤٠ - وقد بدأ المعهد مؤخرا في إصدار سلسلة من الإحاطات الموجزة عن مسائل نزع السلاح والأمن تحت عنوان "فهم نزع السلاح". ولكل مجلد موضوع واحد وهو يشمل عناصر تاريخية رئيسية، واستعراضا للأوضاع الراهنة، والخلافات أو الاختلافات الكبيرة في المواقف المتعلقة بهذا الموضوع، والخطوات المقبلة المحتملة، والمصطلحات الأساسية، والمطالعات الأخرى المقترحة. ومع أن الجمهور الرئيسي لسلسلة "فهم نزع السلاح" يتمثل في صناعات القرار والعاملين في مجال نزع السلاح، فإن السلسلة ستكون أداة مفيدة للطلاب وأفراد المجتمع المدني الذين يبحثون عن موضوع يطلعون فيه على هذه المسائل. وسيركز أول مجلد من مجلدات سلسلة "فهم نزع السلاح" على المواد الانشطارية.

٤١ - وستصدر سلسلة "فهم نزع السلاح" في شكل كتاب إلكتروني يمكن قراءته على الأجهزة المحمولة. وتجعل الخصائص المميزة للكتب الإلكترونية، مثل الشرح عن طريق

الملاحظات الهامشية والروابط الإلكترونية، بقواميس أو بمحتوى إضافي، هذا الشكل أداة تعليمية مثالية. وإضافة إلى ذلك، سيعمل المعهد جاهدا على التشجيع على ترجمة المجلدات إلى لغات أخرى غير اللغة الإنكليزية.

زاي - منتدى جنيف

٤٢ - المعهد هو أحد الشركاء المؤسسين لمنتدى جنيف، إلى جانب مكتب طائفة الكويكر لدى الأمم المتحدة، والمركز المعني بالنزاع والتنمية وبناء السلام التابع للمعهد العالي للدراسات الدولية والإمنائية. ويقيم منتدى جنيف الشراكات فيما بين الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تعالج القضايا ذات الاهتمام المشترك المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة. ويتيح منتدى جنيف، من خلال الإحاطات العامة وحلقات العمل الخاصة التي يعقدها، فضاء فريدا من نوعه لصناع السياسات لوضع برامج لتحديد الأسلحة ودعم المفاوضات الجارية.

ثالثا - استراتيجية حشد الموارد

٤٣ - واصل المعهد طوال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، تركيزه على توسيع قاعدته من المانحين وتعميقها، من خلال استراتيجية لحشد الموارد. ويرى المعهد أن من الأهمية بمكان أن تكون له قاعدة مانحين على أوسع نطاق ممكن لتعكس ولاية المعهد المتمثلة في خدمة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، استثمر معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح كثيرا في اقتراح نموذج تمويل مستدام للمعهد، وفقا لتوجيهات إدارة الشؤون الإدارية بالأمم المتحدة، "يشمل التمويل من الموارد العادية والموارد الخارجة عن الميزانية اللازمة لإنجاز ولاية المعهد وأهدافه". ويتوقع أن يُرفع هذا الاقتراح، الذي يقوم مجلس الأمناء باستعراضه حاليا، إلى إدارة الشؤون الإدارية في عام ٢٠١٣.

٤٤ - إقامة علاقات جديدة - المعهد حاليا بصدد إقامة علاقات مع المؤسسات الخيرية وتعريف المؤسسات المعنية على برنامج عمله. ويمثل هذا أحد المكونات الطويلة الأجل لاستراتيجية حشد الموارد.

٤٥ - تجديد التركيز على الشراكات في مجال البحوث - في عام ٢٠١٣، أعطى المعهد الأولوية لتطوير العلاقات مع دول الشرق الأوسط والخليج. وهو الآن في خضم حملة منسقة للتواصل مع ممثلين عن هذه المنطقة، حيث اجتمع مع مجموعة بلدان حركة عدم الانحياز في

نيويورك في أوائل عام ٢٠١٣، ومجموعة الدول العربية في جنيف. ويشارك المعهد حالياً أيضاً في الاجتماعات التنسيقية لمؤسسات الأمم المتحدة مع جامعة الدول العربية.

٤٦ - وبسبب الموقع الفريد الذي يشغله المعهد داخل منظومة الأمم المتحدة، فقد يكون لإقامة الشراكات مع غيره من مراكز الامتياز في مجال نزع السلاح والبحوث الأمنية أثر مضاعف لكل من الشريكين. وعلاوة على ذلك، يتزايد تشجيع الجهات المانحة للمنظمات البحثية على بذل الجهود التعاونية، ولا سيما بين المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية، من أجل إيجاد أوجه التآزر ورفع مستوى الاستثمار إلى أقصاه. وعلى وجه الخصوص، بدأ المعهد في عام ٢٠١٣ في التعاون مع الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل (الشراكة العالمية). وبما أن الشراكة العالمية تسعى إلى تغيير تركيزها من العمليات الميدانية بصورة رئيسية إلى وضع ودعم سياسات عدم الانتشار، فإن المعهد لديه إمكانات كبيرة، بفضل خبراته وتجاربه، للقيام بدور هام في دعم أهداف الشراكة العالمية في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وفي عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، واصل المعهد الأنشطة مع الشركاء العاملين معه منذ زمن طويل، مثل معهد مونتيري للدراسات الدولية، ومؤسسة العالم الآمن، والدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة، ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ودار تشاثام، ومركز البحوث والتدريب والمعلومات في مجال التحقق، وجامعة السلام، ومعهد بحوث السلام والسياسات الأمنية (جامعة هامبورغ).

٤٧ - تشجيع الاستخدام الأفضل للمعهد من قبل الدول الأعضاء والأمانة العامة - بإمكان الجمعية العامة أن تطلب إلى المعهد إجراء دراسات أو أنشطة محددة. وهذه الآلية منصوص عليها في المادة ١٣ من ميثاق الأمم المتحدة وفي المادة السابعة من النظام الأساسي للمعهد. وتسمح هذه الإمكانية للدول الأعضاء بتحديد موضوع للتحليل تعتبره أغلبيتها ذا قيمة، بدلا من اختيار مواضيع بحثية توجهها أساساً حفنة من الجهات المانحة وميولاتها. وإضافة إلى ذلك، تتيح هذه الآلية لجميع الدول الأعضاء وسيلة فعالة من حيث التكلفة ومنصفة لكي تستفيد من التحليل المستقل قبل اتخاذ القرارات بشأن المسائل الجوهرية في الجمعية العامة أو هيئاتها الفرعية.

٤٨ - وعلى سبيل المثال، أجرى المعهد الكثير من البحوث والتحليل بشأن كيفية تحسين الأداء الباهت لمعظم آليات الأمم المتحدة لنزع السلاح. ويمكن إجراء دراسة شاملة بطلب من الجمعية العامة (على غرار طلبها المتعلق بالردع في عام ١٩٨٤ أو تنظيم التسليح في عام ١٩٩٢). وبالمقابل، يمكن للدول الأعضاء، قبل تأسيس فريق خبراء حكوميين، دعوة المعهد لإعداد المواد الأساسية، أو إجراء دراسة عن القضايا الحيوية، أو تقديم تحليل موضوعي

للسبل الممكنة لإحراز التقدم قبل اتخاذ قرار بشأن إنشاء فريق خبراء حكوميين أم لا. ويمكن أيضا أن يُطلب إلى المعهد تقديم دراسات يركّز على ضوئها النقاش داخل هيئة نزع السلاح.

رابعاً - الاتصالات والتوعية

٤٩ - من المؤشرات الهامة لأثر عمل المعهد وسمعته عدد الطلبات التي يتلقاها من أجل الخدمات التشاورية والاستشارية. ويُطلب من موظفي المعهد بانتظام إسداء المشورة للأطراف المعنية أو التشاور معها أو إحاطتها علماً. وترد هذه الطلبات من داخل منظومة الأمم المتحدة؛ ومن فرادى الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية؛ ومن المنظمات الدولية والمتعددة الأطراف والإقليمية؛ ومن معاهد البحوث والهيئات الأكاديمية ووسائل الإعلام وجماعات المجتمع المدني. ويتلقى المعهد طلبات كثيرة للحصول على المساعدة من رؤساء مؤتمر نزع السلاح.

٥٠ - ويواصل المعهد تنفيذ استراتيجيته المتعلقة بالاتصالات والتوعية، مع التركيز على تطوير صورة المعهد.

٥١ - وقد بُدئ بجموية مرئية جديدة في عام ٢٠١٣، بما في ذلك اتخاذ شعار جديد. وأُطلق موقع شبكي جديد لتسهيل استخدام الوصلة الإلكترونية واستحداث قدرات وظيفية ابتكارية.

٥٢ - وما برح المعهد يطور مجموعة منشوراته الإلكترونية. ويمكن تنزيل جميع منشورات المعهد بأكملها من موقعه الشبكي مجاناً.

٥٣ - واستُحدثت في عام ٢٠١٣ منتجات إلكترونية جديدة منها رموز الاستجابة السريعة المدججة في نشرات المعهد ومواده، وفي كتبه الإلكترونية المعدلة بحيث تناسب الحواسيب اللوحية واستغلال أكبر للأدوات المتاحة في وسائط التواصل الاجتماعي.

خامساً - الهيكل والإدارة والتوظيف

٥٤ - مع إعادة تشكل برنامج عمل المعهد في عام ٢٠١٠، بدأت عملية جلب خبراء لإدارة الهيكل البرنامجي الجديد وتطويره.

٥٥ - وفي الوقت نفسه، نتج عن انخفاض الدعم المؤسسي السنوي المقدم من إحدى الحكومات المانحة الرئيسية بنسبة ٥٠ في المائة إلغاءً وظيفية نائب المدير في عام ٢٠١٢. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، فقدت أيضاً وظيفة في المعهد لموظف متفرغ (مترجم تحريري/مساعد لشؤون الموقع الشبكي) ووظيفة محرر غير متفرغ، بسبب القيود المفروضة على التمويل. وقد

بلغ عدد موظفي المعهد الأساسيين - أي العدد اللازم لكفالة أن يعمل المعهد وفقاً للنظم والقواعد الإدارية والمالية للأمم المتحدة من أجل إدارة شؤون الباحثين والاضطلاع بالعمليات اليومية مثل تنظيم الاجتماعات، والتحرير، وتعهّد الموقع الشبكي - بلغ الحد الأدنى الحرج. وبلغ تخفيض عدد موظفي المعهد الآن مستوى لن يجعله قادراً، إذا ما أُجريت أية تخفيضات أخرى، على دعم أنشطة البحوث. فهناك مستوى أساسي للقدرات المؤسسية للمعهد لن يتسنى له العمل دون توافره.

٥٦ - وإضافة إلى ذلك، توقف المعهد عن إصدار النسخة الفصلية المطبوعة من منتدى نزع السلاح نظراً لقيود التوظيف والتمويل. ولا يزال المعهد على اقتناعه بأهمية هذه المجلة، على اعتبار أنها المنشور الوحيد من منشورات الأمم المتحدة المكرس للتحليلات المتعلقة بنزع السلاح وبالأمن. وكانت المجلة هي المنشور الرسمي الوحيد الذي يصدره المعهد باللغة الفرنسية. ويُجري المعهد حالياً تحليلاً للموارد من أجل إصدار أشكال أخرى لهذا المنشور. بيد أن استمراره في أي شكل سيتوقف على استعداد الجهات المانحة للإسهام في إصداره.

٥٧ - واضطلع بأعمال المعهد خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير مدير واحد، وثلاثة من موظفي الدعم، بما في ذلك التمويل المتصل بالوظائف لأربعة ونصف من الموظفين التنفيذيين الأساسيين. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، شمل ملاك الموظفين الأساسيين التمويل المتصل بالوظائف لثلاثة ونصف من الموظفين التنفيذيين. ويتم الاستعانة باستشاريين ومؤسسات مكلفة بتقديم خبرات محددة أو أنشطة قصيرة الأجل لاستكمال جهود الباحثين الحاليين السبعة والزملاء الأقدم الثلاثة (أحدهم مقيم).

٥٨ - وأخيراً، وفي إطار ولاية المعهد المتعلقة ببرنامج التثقيف في مجال نزع السلاح، يسعى المعهد جاهداً لإتاحة الفرص لصغار العلماء المهتمين بمسائل السلام والأمن والمنظمات الدولية من خلال برامج التدريب الداخلي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل بالمعهد ١٠ متدربين داخليين.

سادساً - المسائل المالية: الإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة ومن التبرعات

٥٩ - وفقاً لأحكام المادة السابعة (١) من النظام الأساسي لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، تمثل التبرعات المقدمة من الدول والمنظمات العامة أو الخاصة المصدر الرئيسي للتمويل (ما يقارب ٨٠ في المائة من الأموال في السنوات القليلة الماضية).

٦٠ - ورغم الأزمة المالية العالمية، فقد كانت التبرعات المقدمة إلى المعهد تتزايد على نحو بطيء ولكنه ثابت. ومع ذلك، ونظرا لارتفاع التكاليف الإدارية وزيادة القيود الوطنية على الدعم غير المخصص (أو على الصعيد المؤسسي)، لا يزال المعهد يواجه صعوبات في تمويله من أجل تغطية التكاليف المؤسسية. وقد تم تخصيص قرابة ٨٠ في المائة من جميع التبرعات في السنوات الأخيرة لمشاريع محددة. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، لم يساهم سوى ١٠ في المائة من الدول الأعضاء (أقل من ٢٠ دولة) في التمويل الأساسي للمعهد. وتبلغ التكاليف اللازمة لمجرد استمرار موظفي المعهد في الوفاء بالمتطلبات المالية والإدارية والتشغيلية نحو ١ ٩٠٠ ٠٠٠ دولار سنويا، مقارنة بإيرادات متأتية من مصادر التبرعات بلغت نحو ٦٠٠ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٣ وذلك من أجل دعم تكاليف المعهد. وقد درج المعهد، كجزء من استراتيجيته لحشد الموارد، على تحديد تكاليف أنشطة الموظفين الأساسيين على نحو أفضل ضمن ميزانيات مشاريع محددة (على أنها تكاليف غير مباشرة). ولئن كان هذا الأسلوب يساعد في عملية استرداد التكاليف، إلا أنه يؤدي إلى ارتفاع ميزانيات المشاريع، الأمر الذي يُشكل تأثيرا رادعا على المانحين المحتملين.

٦١ - وإضافة إلى ذلك، ورغم أن الدول الأعضاء طالبت بالإصلاح الشامل للأمم المتحدة بل وأعربت عن دعمها الشديد لذلك الإصلاح، فقد أثرت شواغل، بما في ذلك من أكبر الجهات المانحة للمعهد، بشأن الآثار السلبية المحتملة على المعهد نتيجة لاقتراح من إدارة التغيير بتحويل المعهد من معهد يتمتع باستقلال ذاتي إلى أن يكون جزءا من كيان أكبر حجما داخل النظام المشترك للأمم المتحدة، والذي قد يضم مكتبة ويتولى مهام للتدريب والبحث. ولم تتركز شواغل الدول الأعضاء على مسائل من قبيل تمتع المعهد بالاستقلال الذاتي والبحثي فحسب، بل تساءلت بعض الجهات المانحة أيضا عن إمكانية تحقيق أي وفورات في التكاليف عن طريق خدمات الدعم المشتركة المقترحة. بما يمكن أن يعوض تكاليف الكيان الجديد المركب الذي يحتاج إلى هيكل إداري أكبر بكثير. وقام مجلس أمناء المعهد، رغم دعمه لجهود إصلاح الأمم المتحدة، بالإعراب عن شواغل مماثلة.

٦٢ - وفي ما يتعلق بالإعانة المالية، تنص المادة السابعة (٢) من النظام الأساسي للمعهد على أن تستخدم الإعانة في الوفاء بالتكاليف المتعلقة بمدير المعهد وموظفيه الأساسيين. بيد أن هذه الإعانة المالية لم تغط في أفضل الأحوال ولسنوات عديدة سوى تكاليف المدير. وواقع الأمر أنه، في عام ٢٠١٤، لا يُتوقع أن تُغطي هذه الإعانة المالية سوى ٨٤ في المائة من تكاليف المدير.

٦٣ - وفي السنوات الأخيرة، لوحظ في مناسبات عديدة وجود دعم للحفاظ على الإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية بل وحتى زيادتها. ومع ذلك، فقد ظل مبلغ الإعانة المالية تقريبا على حاله، مع إدخال تعديلات سنوية على التكلفة، على مدى السنوات العشر الماضية. ففي عام ٢٠٠٤، نظر الأمين العام في الحاجة المستمرة إلى تقديم إعانة مالية إلى المعهد، وخلص إلى أن الإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية أمر حيوي لكفالة الطابع المستقل والمستمر لسير العمل في المعهد على نحو طبيعي (انظر A/C.5/59/3/Add.1). وفي عام ٢٠٠٥، اتخذت الجمعية العامة القرار ٨٩/٦٠ الذي أوصت فيه بأن يتولى الأمين العام تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومقررات مجلس الأمناء التي تقضي بأن تمول تكاليف الموظفين الأساسيين بالمعهد من الميزانية العادية للأمم المتحدة، وبأن يتواصل السعي لإيجاد سبل لزيادة التمويل في حدود الموارد المتاحة. وفي عام ٢٠١٠، كررت الجمعية العامة تلك الدعوة في قرارها ٨٧/٦٥. وأعربت أيضا فرادى الدول الأعضاء عن تأييدها لزيادة الدعم المقدم من الميزانية العادية إلى موظفي المعهد الأساسيين. بيد أنه ثبت حتى الآن أن تنفيذ تلك التوصيات ظل أمرا مستحيلا. ويجري النظر في مسألة الإعانة المالية وتغطيتها في إطار تطوير المعهد لهيكل تمويل مستدام وطويل الأجل "يتضمن التمويل من الميزانية العادية ومن خارج الميزانية"؛ ومع ذلك، تبقى أي زيادة في الدعم المقدم من الميزانية العادية أبعد ما تكون عن التأكيد.

٦٤ - ووافقت الجمعية العامة، في الجزء رابعا من قرارها ٢٤٧/٦٦، على تقديم إعانة إلى المعهد قدرها ٨٠٠ ٥٧٧ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف) لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٦٥ - وتقدر ميزانية المعهد بمبلغ قدره ٦٠٠ ٣٠٨٤ دولار لعام ٢٠١٣، وبمبلغ قدره ٤٠٠ ١٥٠١ دولار لعام ٢٠١٤. وهذه الأرقام تقديرية، حيث يتلقى المعهد التبرعات باستمرار على أساس متجدد. إلا أن المبلغ المتعلق لعام ٢٠١٤ لا يشمل سوى الإيرادات المضمونة نسبيا؛ وسيرتفع هذا التقدير مع تلقي المعهد تبرعات جديدة جرى التعهد بها لصالح مشاريع قيد الإعداد. وعدا كل ما قيل، وعلى نحو ما يمكن استخلاصه من المرفق الأول لهذا التقرير، فإن الإيرادات تغطي بالكاد النفقات لكلا العامين. وعلاوة على ذلك، وحيث إن التبرعات ترد إلى المعهد على فترات لا يمكن التنبؤ بها، فإن التدفقات النقدية اللازمة للعمل اليومي عرضة للخطر.

سابعاً - الاستنتاجات

٦٦ - بالنسبة لمجتمع نزع السلاح، ستكون الفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٥ مفعمة بأقصى قدر من النشاط. وباعتبار المعهد صوتاً مستقلاً له قيمته ويحظى بالثقة على الصعيد الدولي، فإنه سيقوم معتمداً على ما لديه من خبرة اكتسبها على مدار ٣٠ عاماً واستناداً إلى شبكته العالمية، بمواصلة تنفيذ ولايته المتمثلة في دعم الجهود الرامية إلى إحراز تقدم نحو عالم يسوده السلام والرخاء. إلا أن المعهد لا يستطيع تحقيق ذلك بمفرده. وتُوجد حاجة ماسة إلى زيادة الدعم المالي المقدم من الدول الأعضاء ومن الميزانية العادية للأمم المتحدة لكفالة استمرارية المعهد في المستقبل.

المرفق الأول

الإيرادات والنفقات لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ والتقديرات لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البند	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣ (تقديرات) ^(أ)	٢٠١٤ (تقديرات) ^(ب)	الفارق (٢٠١٣-٢٠١٤)
الأموال المتاحة في بداية السنة	١ ٥٨٨,٨	١ ٣٦٥,٢	١ ٩٩٨,٧	٧٧٠,٠	(١ ٢٢٨,٧)
الإيرادات:					
تبرعات وهبات عامة	٢ ٧١٥,٣ ^(ب)	٣ ٦٧٣,٣ ^(د)	١ ٦٥٦,٩ ^(ج)	٦٠٣,٣ ^(هـ)	(١ ٠٥٣,٥)
إعانة مالية مقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة	٣٠٠,٤	٢٧٦,٦	٣٠١,٢	٢٨٨,٩	(١٢,٣)
مساهمات أخرى مشتركة بين المنظمات	٣٠٠,٠ ^(ب)	٢٧,٦ ^(د)	١٨,١ ^(ج)	٠,٠	(١٨,١)
إيرادات متأتية من الفوائد	٢١,٩	١٣,١	١٠,٠	٨,٠	(٢,٠)
إيرادات متنوعة	٢٠,٩	١٤,٢	١٠,٠	١٠,٠	٠,٠
مجموع الإيرادات	٣ ٠٨٨,٥	٤ ٠٠٤,٨	١ ٩٩٦,٢	٩١٠,٢	(١ ٠٨٦,٠)
تسويات الفترة السابقة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
مبالغ مردودة للجهات المانحة	(٩٠,٢) ^(ب)	٠,٠	(١٤٠,٣) ^(ج)	٠,٠	١٤٠,٣ ^(هـ)
التزامات الفترة السابقة	٠,٠	٨,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠
مجموع الأموال المتاحة	٤ ٥٨٧,١	٥ ٣٧٨,٣	٣ ٨٥٤,٦	١ ٦٨٠,٢	(٢ ١٧٤,٤)
النفقات					
تكاليف الموظفين وغيرهم من الأفراد	٢ ٧٦٦,٤	٢ ٥٠٠,٠	٢ ٤٥٨,٦	١ ٣٨٠,١	(١ ٠٧٨,٥)
السفر	١٠٢,١	١٠٨,٢	١٩٨,٠	٣١,٠	(١٦٧,٠)
الخدمات التعاقدية	١٣٢,٧	٩٦,٥	٢٧,٩	٨,٠	(١٩,٩)
مصروفات التشغيل	٥٩,٠	٣٣,٣	١١٠,٨	٢٤,٦	(٨٦,٢)
المقتنيات	٢,٣	١١,٦	٣٤,٧	٠,٠	(٣٤,٧)
الزمامات والمنح وما إليها	١,٢	٤٧٣,٣	١١٠,٤	٠,٠	(١١٠,٤)
مجموع النفقات المباشرة	٣ ٠٦٣,٧	٣ ٢٢٢,٩	٢ ٩٤٠,٤	١ ٤٤٣,٧	(١ ٤٩٦,٧)
تكاليف دعم البرنامج	١٥٨,٢	١٥٦,٨	١٤٤,٢	٥٧,٧	(٨٦,٥)
مجموع النفقات	٣ ٢٢١,٩	٣ ٣٧٩,٧	٣ ٠٨٤,٦	١ ٥٠١,٥	(١ ٥٨٣,٢)
رصيد الأموال في نهاية السنة	١ ٣٦٥,٢ ^(ب)	١ ٩٩٨,٦ ^(د)	٧٧٠,٠ ^(ج)	١٧٨,٧ ^(ك)	(٥٩١,٣) ^(ك)

(أ) من المرجح أن ترتفع هذه الأرقام بعد تأكيد مقترحات التمويل الجديدة، على النحو الذي صارت عليه الأمور في السابق. وعلى سبيل الإضافة، تستند تقديرات عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ إلى الإيرادات المضمونة للمعهد اعتباراً من ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٣؛ وسيستمر جمع التبرعات طوال الفترة.

(ب) انظر المرفق الثاني للاطلاع على تفاصيل إيرادات المعهد المتأتية من مصادر التبرعات لعام ٢٠١١.

- (ج) ردّ الأموال غير المنفقة إلى المفوضية الأوروبية في ما يتعلق بالمشروع المعنون ”دعم المفاوضات المتعلقة بمعاهدة تجارة الأسلحة عن طريق إجراء المناقشات وتبادل الخبرات على الصعيد الإقليمي“.
- (د) تشمل مبلغا قدره ٩٠٠ ٣٣٢ دولار مطلوب على سبيل الاحتياطي النقدي التشغيلي لعام ٢٠١١.
- (هـ) انظر المرفق الثاني للاطلاع على تفاصيل إيرادات المعهد المتأتمية من مصادر التبرعات لعام ٢٠١٢.
- (و) تشمل مبلغا قدره ١٠٠ ٣٢٢ دولار مطلوب على سبيل الاحتياطي النقدي التشغيلي لعام ٢٠١٢.
- (ز) انظر المرفق الثاني للاطلاع على تفاصيل إيرادات المعهد التقديرية المتأتمية من مصادر التبرعات لعام ٢٠١٣.
- (ح) ردّ الأموال غير المنفقة إلى المفوضية الأوروبية في ما يتعلق بالمشروع المعنون ”دعم المفاوضات المتعلقة بمعاهدة تجارة الأسلحة عن طريق إجراء المناقشات وتبادل الخبرات على الصعيد الإقليمي“.
- (ط) تشمل مبلغا قدره ٧٠٠ ٣٣٤ دولار مطلوبا على سبيل الاحتياطي النقدي التشغيلي لعام ٢٠١٣.
- (ي) انظر المرفق الثاني للاطلاع على تفاصيل إيرادات المعهد التقديرية المتأتمية من مصادر التبرعات لعام ٢٠١٣. وحيث أن هذه التقديرات تستند فقط إلى الدخل الذي ظل ثابتا على مدى عدة سنوات، فمن المرجح أن تزيد الإيرادات المتأتمية من التبرعات الفعلية عندما يتم التوقيع على مقترحات التمويل المتأخرة والجديدة، على النحو الذي صارت عليه الأمور في السابق.
- (ك) تشمل مبلغا قدره ٢٠٠ ١٧٣ دولار مطلوبا على سبيل الاحتياطي النقدي التشغيلي لعام ٢٠١٤.

الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٤

ألف - التكاليف البرنامجية والإدارية المباشرة

يتم تلقي التبرعات المقدمة على المعهد تقليديا على أساس متجدد، حيث يمكن لمعظم المساهمين توفير التمويل فقط في إطار سنة مالية واحدة. ففي السنوات العشر الماضية، تلقى المعهد فقط تعهدا واحدا بالتبرع لعدة سنوات. وإضافة إلى ذلك، يتم توفير ٨٠ في المائة من التبرعات بناء على المشاريع المقترحة، وتأتي هذه التبرعات على مدار أي سنة واحدة. وحيث إنه بالتالي يصعب التنبؤ بالدخل لعام ٢٠١٤، فقد جرى تقدير المبالغ المخصصة لبند الإنفاق على المشاريع البحثية وتغطية التكاليف الإدارية في حدها الأدنى. وسيتم تعديل هذه الأرقام عندما تصل مبالغ التمويل لعام ٢٠١٤ فعليا.

تكاليف الموظفين وغيرهم من الأفراد: ١ ٣٨٠ ١٠٠ دولار - يعكس هذا الاعتماد انخفاض قدره ٥٠٠ ١٠٧٨ دولار عن الاحتياجات المنقحة لعام ٢٠١٣. وتشمل هذه الاعتمادات مبلغا قدره ٤٠٠ ٦٥٠ دولار من أجل ”الوظائف الخاضعة لملاك الموظفين“ (بناء على جدول التكاليف القياسية للمرتبات المطبقة في جنيف لعام ٢٠١٣ - الإصدار ١١). وفي عام ٢٠١٤، سيتألف ملاك الموظفين العاديين من مدير (مد-٢) وموظفين اثنين من فئة الخدمات العامة، على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الدرجة	مجموع صافي التكاليف العامة للموظفين	الاقتطاع الإلزامي من مرتبات الموظفين	بدل تمثيل المجموع	المجموع
مد-٢	٧٨,٣	٣٤,٣	٠,٦	٣٤٣,٧
خدمات عامة	٤٣,٢			١٧٠,٤
خدمات عامة (رتب أخرى)	٣٤,٦			١٣٦,٣
المجموع				٦٥٠,٤

ويشمل الاعتماد المدرج تحت هذا البند أيضا مبلغا قدره ٢٤٠٠ دولار من أجل "خدمات المؤتمرات التكميلية"، ومبلغا قدره ٢٠٠٠٠ دولار من أجل "أفرقة الخبراء المخصصة"، ومبلغا قدره ٧٠٧٣٠٠ دولار لتغطية "تكاليف الموظفين الآخرين". وستشهد هذه الأرقام زيادة عندما يتم تمويل مشاريع جديدة.

سفر الموظفين في مهام رسمية: ٣١٠٠٠ دولار - في هذه المرحلة، ستستخدم الاحتياجات المقدرة لبند سفر الموظفين في عام ٢٠١٤ أساسا لتغطية بند السفر في مهام مؤسسية تتعلق بالمعهد (٢٥٠٠٠ دولار). أما في ما يتعلق ببند سفر الموظفين في مهام تتصل بالمشاريع فيبلغ ما مقداره ٦٠٠٠ دولار في الوقت الحاضر. وتعكس هذه الاعتمادات انخفاضا قدره ١٦٧٠٠٠ دولار عن الاحتياجات المنقحة من الموارد لعام ٢٠١٣، وذلك أساسا بسبب انتهاء مشروع الاتحاد الأوروبي المعنون "تيسير العملية الرامية إلى وضع مدونة قواعد سلوك دولية في ما يخص أنشطة الفضاء الخارجي" في عام ٢٠١٣. بيد أن الاعتماد المدرج في إطار هذا البند سيشهد زيادة عندما يتم تمويل مشاريع جديدة.

الخدمات التعاقدية: ٨٠٠٠ دولار - يعكس هذا الاعتماد انخفاضا قدره ١٩٩٠٠ دولار عن الاحتياجات المقررة في ميزانية عام ٢٠١٣. وتشمل هذه الاحتياجات من الموارد مبلغا قدره ١٠٠٠ دولار لتغطية تكاليف مؤتمر ترعاه الأمم المتحدة، ومبلغا قدره ٢٠٠٠ دولار للتدريب، ومبلغا قدره ٥٠٠٠ دولار للخدمات التعاقدية المتعلقة باستضافة الموقع الشبكي. بيد أن الاعتماد المدرج في إطار هذا البند سيشهد زيادة عندما يتم تمويل مشاريع جديدة.

مصرفات التشغيل: ٢٤٦٠٠ دولار - تُظهر هذه الاحتياجات المقدرة إنخفاضا قدره ٨٦٢٠٠ دولار عن الاحتياجات المنقحة لعام ٢٠١٣. وتشمل مبلغا قدره ١٠٠٠ دولار لأمين لوازم التصوير الفوتوغرافي، ومبلغا قدره ٢١٠٠ دولار للضيافة، ومبلغا قدره ١٠٠٠ دولار لاستئجار المباني، ومبلغا قدره ٤٠٠٠ دولار لاستئجار المعدات المكتبية،

ومبلغاً قدره ١ ٥٠٠ دولار للرسوم المصرفية، ومبلغاً قدره ١٥ ٠٠٠ دولار للاتصالات. بيد أن الاعتماد المدرج في إطار هذا البند سيشهد زيادة عندما يتم تمويل مشاريع جديدة.

لم يرصد أي اعتماد في هذه المرحلة لبند المقتنيات - سينجم عن هذا انخفاض قدره ٣٤ ٧٠٠ دولار عن الاحتياجات المنقحة من الموارد لعام ٢٠١٣. بيد أن الاعتماد المدرج في إطار هذا البند سيشهد زيادة عندما يتم تمويل مشاريع جديدة.

لم يرصد أي اعتماد في هذه المرحلة لبند الزمالات والمنح الأخرى - سينجم عن هذا انخفاض قدره ١١٠ ٤٠٠ دولار عن الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٣. بيد أن الاعتماد المدرج في إطار هذا البند سيشهد زيادة عندما يتم تمويل مشاريع جديدة.

باء - تكاليف دعم البرنامج

من أجل تغطية تكاليف دعم البرنامج في عام ٢٠١٤، سيلزم رصد اعتماد قدره ٥٧ ٧٠٠ دولار، يمثل ٥ في المائة من مجموع النفقات المقدرة مخصوماً منه الإعانة المالية المقدرة والمقرر تقديمها من الميزانية العادية للأمم المتحدة وقدرها ٢٨٨ ٩٠٠ دولار.

جيم - الاحتياطي النقدي التشغيلي

امتثالاً للأمر الإداري ST/AI/284، سيتم الاحتفاظ بمبلغ قدره ١٧٣ ٢٠٠ دولار على سبيل الاحتياطي النقدي التشغيلي. وهو يمثل ١٥ في المائة من مجموع النفقات المقدرة لعام ٢٠١٤ الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية، باستثناء النفقات التي تمولها المفوضية الأوروبية، والتي تُطبق بشأنها في الاحتياطي نسبة ٥ في المائة.

المرفق الثاني

التبرعات المقدمة إلى معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ والتبرعات المقدرة لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤

(بدولارات الولايات المتحدة)

٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	التبرعات
٥٨٣٣٠٩	٩٧٥٩٤٤	٢٤١١٧٨٥	١٥٢٥٤٩٥	ألف - التبرعات الحكومية
			١٠٠٠٠	النمسا
	٥٥٢٤١		١٠١٩٤	كندا
٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	الصين
٥١٠٨٦	٧٩٥٧٦	٥١٩٤٨	١٠٥٨٩٦	فنلندا
		١٧٥٥٩٩	١٦٠٢٥٥	فرنسا
	٢٣٩٥٩٣	٢٧٢٣٧٦	١٧٣٦٤٠	ألمانيا
		١٣١٠٦	١٩٧١١	هنغاريا
١٠٠٠٠	٩١٢٧	١٠٠٠٠		الهند
١٠٠٠٠	١٦٠٠٠	١٠٠٠٠		إندونيسيا
	٤٩٨٢			العراق
			٣٩٧٥٦	أيرلندا
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٩٦٤٢	٩٦٤٢	إسرائيل ^(ب)
	٢٣٥٨٥	٤٠٧٣٢		اليابان
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٨١٨٤		لكسمبرغ
		١٠٠٠٠		ماليزيا
٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	المكسيك
	٥٠٠٠	٥٧١٠٠٠		هولندا
			١٧٥٠٣	نيوزيلندا
٢٥٦٣٦٦	٢٧٢٧٧٥	٩٠٢٠٧٢	٧٥٢٧٢٣	النرويج
٥٠٠٠	٤٨٨٤	٤٩٧٨		باكستان
١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	الاتحاد الروسي
٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	تركيا
	٢٠٠٠			صربيا
٨٣٨٥٧	٩٦١٨٢	١٢٤١٤٨	٧٩١٧٦	سويسرا
٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٦١٠٠٠	٢٠٠٠٠	الولايات المتحدة الأمريكية

التبرعات	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
باء - التبرعات الحكومية الدولية	١٠٢٤٧٣٧	١١٦٣٣٣٩	٦٥٣١٠١	صفر
المفوضية الأوروبية	١٠٠١٤٠٤	١١٥٦٧١٦	٦٤٩٨٦٧	
المنظمة الدولية للفرانكوفونية	٢٣٣٣٣	٦٦٢٣	٣٢٣٤	
جيم - الهيئات العامة	١٦٥٠١٢	٩٨١٢٨	٢٧٨١١	٢٠٠٠٠
مؤسسة دراسات العلاقات الدولية والتنمية (سويسرا)	٦٣٣١٠	٤١٠٩٨		
تبرعات أخرى	٤٠٠٠٠			
جامعة نورث إيسترن		٧٨١١		
تبرعات متنوعة	٥٧٠٣	١٠٣٠		
مؤسسة العالم الآمن	٣٦٠٠٠	٣٦٠٠٠		
مؤسسة سيمونز	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
مجموع التبرعات (ألف + باء + جيم)	٢٧١٥٢٤٤	٣٦٧٣٢٥٢	١٦٥٦٨٥٧	٦٠٣٣٠٩
دال - التبرعات المشتركة بين المنظمات	٣٠٠٠٠	٢٧٦٠٠	١٨٠٧٥	صفر
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٠٠٠٠			
مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح		٢٧٦٠٠	١٨٠٧٥	
المجموع الكلي (ألف + باء + جيم + دال)	٢٧٤٥٢٤٤	٣٧٠٠٨٥٢	١٦٧٤٩٣٢	٦٠٣٣٠٩

(أ) تستند التبرعات المقدرة لعام ٢٠١٤ إلى التبرعات السنوية العادية ولا يوجد ضمان في هذه المرحلة بأن تستمر الجهات المانحة في تقديم هذه الأموال.

(ب) ورد مبلغ قدره ٩ ٦٢٤ دولار من إسرائيل في عام ٢٠١١ ولكن تم تخصيصه لعام ٢٠١٢.